التطور السياسي والعسكري للثورة، التحديات والمؤسسات: 1956/ 1962

The political and military development of the revolution, challenges and institutions: 1956/1962

سعيداني لخضر
جامعة ابن خلدون- تيارت (الجزائر)، wancharissi@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/04/18 تاريخ القبول: 2020/07/10 تاريخ النشر: 2020/07/30

الملخص:

يعالج هذا المقال مسألة التطور السياسي والعسكري للثورة انطلاقا من الفترة التي تلت مؤتمر الصومام والنتائج التي ترتبت عنه على المستويين الداخلي والخارجي، إضافة الى الوقوف على أهم المؤسسات التي أنشئت خلال هذه الفترة من أجل الدفع بالعمل المسلح قدما إلى الأمام، كما يتوقف أيضا على التحديات التي مرت بها الثورة من خلال اجتماعات الداخل لمناقشة الوضع الراهن آنذاك ومن ذلك اجتماع العقداء الأربعة، وبعض الحركات مثل حركة لعموري وحمى لولو وعلي حمبلي كما يرصد هذا المقال طبيعة العلاقة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان وصولا الى مواقف الولايات من السلطة الجديدة غداة الاستقلال.

الكلمات المفتاحية: الثورة التحريرية ؛ مؤتمر الصومام ؛ الحكومة المؤقتة ؛ هيئات الثورة؛

Abstract:

This article deals with the issue of the political and military development of the revolution from the period that followed the conference of Soumam, and its outcomes at the internal and external levels; In addition to identifying the most important institutions established during this period in order to push the armed action forward, it also considers the challenges that the revolution has gone through internal meetings to discuss the current situation at the time, including the meeting of the Four Colonels, and some movements such as the movement of LAAMOURI, and HEMMA LOULOU and ALI HEMBLI.

This article shed light also on the nature of the relationship between the Provisional Government and the Army Staff, in addition to the positions of the states on the new authority at independence

Keywords: Editorial Revolution; Soumam conference ; The Provisional Government; Bodies of the Revolution;

1- مقدمة:

عرفت الثورة التحريرية تطورا على المستويين العسكري والسياسي، منذ اندلاعها الى غاية الاستقلال، وقد عرفت خلال هذه الفترة عدة هياكل ساهمت في تسريع وتيرة العمل الثوري بما يتناسب وقضايا المرحلة الحاسمة، غير أنها سعت من خلال تلك الهياكل الى مواجهة التحديات الظرفية التي مرت بها، وقد شكل مؤتمر الصومام بداية مرحلة جديدة للثورة، تلاه تأسيس الحكومة المؤقتة التي أخذت على عاتقها كسب رهان المعركة الدبلوماسية.

2- عبان رمضان ومؤتمر الصومام :

شكل انضمام عبان رمضان إلى صفوف الثورة قفزة نوعية فقد أثبت الرجل كفاءته في التنظيم والاستقطاب بعدما عين مسؤولا عن مدينة الجزائر، ففي أفريل 1955 وجه بيانا إلى الجزائريين يدعوهم إلى الالتحاق بجبهة التحرير الوطني، كما صاغ بيان جوان 1955 الذي استهله بالقول" إن جبهة التحرير الوطني هي عين وأذن جيش التحرير الوطني، على مناضلي الجبهة أن يقوموا بالمستحيل لتسهيل مهمة الجيش على جميع المستويات"، كما تضمن البيان توجهات من ضمنها التأكيد على الطابع الوطني لجبهة التحرير التي تملك وحدها الحق في التكلم باسم الثوار ردا على سياسة سوستيل ومفاوضاته مع العناصر المعتدلة .

ومن جانب أخر اتصل عبان بفرحات عباس والشيخ خير الدين والمركزيين وأقنعهم بالالتحاق بالجبهة، كما أعلن عن إنشاء الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 13 جويلية 1955م، والاتحاد العام للعمال الجزائريين في 24 فيفري 1956م، والاتحاد العام للحرفيين والتجار الجزائريين في 14 سبتمبر 1956 مما مكن الثورة من هذه الطاقات، وعلى مستوى العاصمة كلف عبان ياسف سعدي بانشاء خلايا الفداء التي قادت معركة الجزائر.[1]

ومن جهة أخرى كانت لجنة التنسيق والتنفيذ أمام أهم تحدي بعد أن وجدت نفسها في ظروف صعبة بسبب النتائج التي تمخضت عن إضراب الثمانية أيام، حيث وجدت نفسها في الخارج وهو الأمر الذي يتعارض مع أولوية الداخل على الخارج [2] .

3- دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية : من 20 إلى 27 أوت 1957 :

عمل المجلس الوطني على تحديد السياسة العامة التي يجب إتباعها والإشراف على تنفيذها، وتعيين أعضائه وزيادة عددهم بالاختيار المشترك وابرام نصوص تأسيسية وانشاء أجهزة كهيئة الأركان العامة أو الحكومة المؤقتة وتسمية أعضائها، إلا أن اجتماعاته المتباعدة تركت مجالات واسعة للسلطة التنفيذية لجبهة التحرير للعمل بحرية [3]

بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من العاصمة نحو تونس، واعتقال العربي بن مهيدي في 23 فيفري1957م، برزت الحاجة إلى عقد دورة للمجلس الوطني للثورة، وقد حضره كل من: عبان، عباس، عمارة، بن عودة، بن خدة، بن يحي، بومنجل، بومدين، بوصوف، دحلب، دهيليس، بن طوبال، فرنسيس، كريم، لعموري، مزهودي، اوعمران، الثعالبي، توفيق المدني، يزيد، دباغين، مهري، الشريف، محمود، وقد عين فرحات عباس رئيسا للجلسة ومحمد بن يحي كاتبا، وفي هذا الاجتماع قدم عبان حصيلة لجنة التنسيق والتنفيذ التي صودق على حصيلتها بالإجماع، مع امكانية عزل لجنة التنسيق بطلب الثلثين من طرف المجلس الوطني للثورة [4] .

خيمت قرارات الصومام على أجواء المؤتمر، فقد طرح كريم بلقاسم فكرة إسناد القيادة لأقدم العناصر غير أن مقترحه قوبل بالرفض، ومن جانب أخر قرر المجلس زيادة عدد أعضاءه من 34 إلى 54 عضو، والغاء قرار الصومام المتعلق بأولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري وأكد في لائحته النهائية أولوية مبدأ الفعالية ومصلحة الثورة [5] ، وقد امتنع كل من عبان والعقيد سليمان دهيليس [6] عن التصويت على الغاء أولوية الداخل على الخارج، كما أكد المجلس أن هدف الثورة الجزائرية يبقى تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية اجتماعية لا تتعارض مع المبادئ الاساسية للإسلام.[7]

ويذكر سليمان الشيخ أن خروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الخارج [8] وتأسيس الحكومة المؤقتة في تونس واتساع نشاطها الدبلوماسي، والصعوبات التي واجهها الداخل جعل من التخلي عن هذه الأولوية ممارسة فعلية.[9]

ومن أجل احداث التوزان بين الجهات والقادة العسكريين والشخصيات تألفت لجنة التنسيق الجديدة من كريم بلقاسم من الولاية الثالثة، ومحمود الشريف من الولاية الاولى، وعمر اوعمران من الولاية الرابعة، أما الأمين دباغين وعبد الحميد مهري وفرحات عباس وأحمد بن بلة ومحمد بيطاط وحسين ايت احمد ومحمد خيضر فقد اعتبروا

سياسيين، إضافة الى عبان رمضان طبعا، غير أن غياب كل من سعد دحلب وبن يوسف بن خدة كان يوحي بمحاولة اضعافه من طرف خصومه [10] .

4 - كريم بلقاسم ينشئ لجنة العلميات العسكرية: 4 أفريل 1958:

بعد مؤتمر الصومام أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ أعلى هيئة تنفيذية للثورة بأعضائها الخمسة [11] وقد كانت بداية السيطرة لكريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال باعتبارهم أعضاء عسكريين يحظون بدعم مهم من طرف ولاياتهم، الثالثة والخامسة والثانية على التوالي، ورغم البروز اللافت لعبان رمضان [12] مهندس مؤتمر الصومام إلا أن هذا الثلاثي لم يجد حرجا في التخلص منه نهاية 1957 .

في 4 أفريل 1958 قرر كريم بلقاسم[13] بصفته وزير القوات المسلحة انشاء لجنة العلميات العسكرية كوم بغية توحيد قيادة جيش التحرير الوطني وقد تشكلت من:

- **لجنة الشرق**: مقرها غار الماء، بقيادة العقيد محمدي السعيد قائد الولاية الثالثة ويساعده محمد لعموري قائد الولاية الأولى وعمارة بوقلاز [14] قائد القاعدة الشرقية وعمار بن عودة ممثل الولاية الثانية.

- **لجنة الغرب**: مقرها الناظور، بقيادة العقيد هواري بومدين قائد الولاية الخامسة بمساعدة الصادق دهيليس قائد الولاية الرابعة .

رفضت قيادة الولاية الثانية هذا التشكيل الجديد مبدئيا، ومردّ هذا الرفض وجود الهيئة الجديدة خارج الوطن، وهذا ما يمثل إهانة للثورة ومساس خطير بوحدة جيش التحرير، ويتساءل علي كافي قائلا: كيف يمكن لمسؤول أصيل من جيش التحرير أن يمتثل لأوامر أشخاص يجهلون واقع المعركة؟ وقد ترجمت الولاية الثانية موقفها من لجنة العمليات عبر رسالة ارسلت الى الحكومة المؤقتة توضح فيها أسباب قرارها [15] .

وتشير البرقية التي أُرسلت الى الخارج الى القبول المبدئ للجنة الجديدة، غير أن اعتراض الولاية الثانية كان أساسا حول تعيين قادة من الداخل على رأس هذه الهيئة لأن الظروف تتطلب وجودهم في الداخل أكثر من الخارج [16] .

وعلى عكس حالة الانضباط وتوحيد الصفوف في لجنة الغرب، احتفظ كل قائد بسلطته في لجنة الشرق نتيجة عدم توافق أعضاء لجنة الشرق، إضافة إلى أعباء خط موريس المكهرب والذي زاد من متاعب لجنة الشرق، وأمام هذه الوضعية اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في 9 سبتمبر 1958 وأقرت بعجز محمدي السعيد ونوابه [17] ، حيث تدخل كريم بلقاسم ونفى عمارة بوقلاز إلى العراق بعد تخفيض رتبته ونفى لعموري للسعودية، وعين عمار بن عودة مساعدا لبوصوف في وزارة التسليح وأعاد تعيين محمدي السعيد [18] في منصبه بينما خلف أحمد نواورة لعموري على رأس الولاية الأولى [19] .

5- حركة محمد لعموري: 16 نوفمبر 1958 :

عاد محمد لعموري [20] من منفاه – بعد أن نُفي إلى القاهرة - خفية وترأس اجتماعا سريا في منطقة الكاف في 16 نوفمبر 1958 بمشاركة عدد كبير من إطارات الثورة ، كانت محاولته تهدف إلى القبض على الوزراء العسكريين من أعضاء الحكومة المؤقتة، وهم كريم بلقاسم [21] ومحمود الشريف وبن طوبال وبوصوف ومحاكمتهم عسكريا، وذلك لعدة أسباب منها انحرافهم عن مبادئ الثورة وسوء استغلالهم لأموال الثورة وتراخيهم في إيصال السلاح إلى الخارج، ورفضهم انعقاد المؤتمر الوطني في 10 أوت 1958 وخضوعهم لبورقيبة وقبولهم مبدأ التفاوض دون شروط مع فرنسا، إضافة إلى إعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية [22] .

ويذكر الطاهر الزبيري أن اجتماع الكاف خرج بقرارات خطيرة منها إرسال كومندوس إلى مقر الحكومة المؤقتة في تونس واعتقال كريم بلقاسم وبوصوف ومحمود الشريف وبن طوبال وفرحات عباس، وغلق الحدود الشرقية مع تونس ومنع عبور الجنود والأسلحة إلى الداخل قبل تسوية الأمور [23] .

كان كل من بوصوف وبن طوبال على اتصال مع لعموري حيث تم الاتصال بالقاهرة دون علم أعضاء الحكومة وهذا لضمان مستقبلهما إذا ما نجح انقلاب لعموري ضد كريم إضافة إلى الرغبة في التخلص من كريم ذاته، وقد ساعد بوصوف لعموري ومصطفى لكحل بجوازي سفر جديدين وعقد معهم جلسة سرية دامت ثلاث ساعات قبل سفرهما إلى تونس [24].

يذكر علي كافي أن معرفة نوايا لعموري كان بفضل المناضل الليبي سالم شلبك الذي كان يحسن البربرية، وقد علم بوجود شيء يدبر ضد الثورة بعدما هاتف لعموري جماعته بالهاتف في الكاف بتونس، الأمر الذي جعل القيادة تتبع اتصالات لعموري [25].

التقى فتحي الديب فرحات عباس وأطلعه على المستندات التي وجدت بغرفة لعموري والمكتوبة بخط بوصوف والتي تدينه هو وبن طوبال بالاشتراك في المحاولة الإنقلابية، حيث كتبها بوصوف لتسهيل سفر لعموري بجواز سفر واسم جديد، ويذكر فتحي الديب أن هذا الثنائي اعترفا باتصالهما بلعموري بينما صرح كريم أن ظروفه الحالية لا تمكنه من التخلي عن بوصوف رغم تآمره عليه [26].

استنجد كريم بلقاسم ببورقيبة الذي وفر له الدعم اللازم لإلقاء القبض على المجتمعين في مدينة الكاف التونسية وقد حاول بوصوف إقناع كريم بإعدام مدبري الانقلاب حتى لا ينكشف دوره في التآمر معهم [27].

6- بورقيبة يستفيد من محاولة لعموري:

استفاد الرئيس بورقيبة من قيامه بدور المنقذ للسيطرة على كريم وزملائه ليقفوا موقف اللامبالاة من معونة مصر للثورة [28] وقد استغلت الحكومة التونسية حادثة الكاف لتحقيق أهداف بعيدة المدى، مثل تهديد المصريين وصالح بن يوسف المعارض لبورقيبة من القاهرة وضرب كل من تسول له نفسه الإخلال بالنظام في تونس، واحتلت المقرات الرسمية لجيش التحرير في الكاف وصادرت الوثائق والمراسلات الرسمية للجيش والحكومة المؤقتة وأوقفت عدة ضباط ساميين، وأوقفت مرور الأسلحة وأشيع في الأوراس والقاعدة الشرقية أن بورقيبة تدخل بعد أن أوهمه كريم بأن أفراد من اليوسفيين يشاركون في الاجتماع وعلى الرغم من عدم تواجد أي تونسي في الاجتماع إلا أن التحقيقات أكدت أن لعموري ومصطفى لكحل مدعومين من المخابرات المصرية ومرتبطين بصالح بن يوسف والخطابي، وحول علاقة الجزائريين بصالح بن يوسف يذكر الشاذلي بن جديد في مذكراته ""..والحقيقة هي أننا ساعدنا صالح بن يوسف لأن خياراته السياسية كانت قريبة من توجهاتنا.."" [29].

وقد قال بن طوبال [30]في اجتماع مجلس الوزراء في أواخر 1959.. منذ مسألة لعموري لم تتوقف العلاقات عن التدهور وذلك بسبب معرفة إمكانية استخدام لعموري من طرف عبد الناصر [31].

كانت العلاقة بين الولاية الأولى والقاعدة الشرقية هامة في قضية لعموري خاصة إذا علمنا أن المنطقتين تجتمعان في انتقاد قرارات الصومام لأن الأوراس كانت غائبة، أما القاعدة الشرقية فقد فشلت جهود قائدها عمارة بوقلاز في تأسيس ولاية خاصة بها، ويضيف بشأنها الشاذلي بن جديد ""... بأنها نتاج خلافات عميقة حول أساليب قيادة الكفاح المسلح وطرق تسيير الثورة سياسيا واختيار القادة .. وهكذا تبلورت شيئا فشيئا فكرة استعمال العنف ضد القيادة الثلاثية لحملها على مراجعة القرارات التي اتخذت في حق عمار بوقلاز والعموري بعد حل لجنة العمليات العسكرية للشرق"". [32]

7 - اجتماع العقداء الأربعة : من 6 إلى 13 ديسمبر1958:

رغم تمكن الباءات الثلاث من اجهاض المحاولة التي قام بها محمد لعموري ومصطفى لكحل إلا أن قيادات الداخل عقدت ندوة بأراضي الولاية الثالثة من 6 إلى **13** ديسمبر سنة 1958 بحضور العقيد عميروش الولاية الثالثة والحاج لخضر الولاية الأولى وسي الحواس الولاية السادسة وأمحمد بوقرة الولاية الرابعة ، في حين لم يستجب العقيد لطفي واعتذر علي كافي عن المشاركة.

ويصرح الطاهر الزبيري أن غيابهما كان لشكوكهما حول رغبة العقيد عميروش في تزعم الثورة من الداخل، أما فتحي الديب فيرد ذلك لموالاتهما لكريم بلقاسم وبوصوف [33] وصادق المجتمعون على محضر جلساتها ثم أرسلوه إلى الحكومة المؤقتة بواسطة عمر أوصديق.

كان العقيد عميروش المتهم الأول في الدعوة إلى الاجتماع، وقد بلغ به انتقاد دعم الحكومة المؤقتة أن قرر السفر إلى تونس لكي يعلم القيادة عن شعور رجال المقاومة في الداخل، وكان في نيته فرض العودة إلى مبدأ الصومام المتعلق بأولوية الداخل. [34]

اشتمل التقرير على توبيخ القيادة على تقاعسها وتهاونها لعملية التسليح ودعوة إلى العودة لمبادئ الصومام والإعلان عن تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ فيما بين الولايات، وقد تسلمت الحكومة المؤقتة المحضر في مارس 1959 [35] .

يورد فتحي الديب أن كريم وبوصوف حاولا منع أوصديق من الوصول إلى القاهرة وإبقائه في تونس، وهذا خوفا من اطلاعه على الحقائق التي تدين تصرفات الحكومة ومحاولات خلق جو عدم الثقة بين جيش التحرير والقاهرة، وكان رد فعل أعضاء الحكومة الاتصال بالسفارة الصينية لترتيب زيارة وفد عسكري للصين برئاسة أوصديق لتعطيل عودته إلى الجزائر، وقد اضطر أوصديق للسفر على رأس الوفد إلى الصين [36] .

8- حادثة مقتل علاوة عمارة :9 فبراير 1959 :

تعتبر حادثة مقتل علاوة عمارة من أهم القضايا الشائكة التي واجهت الحكومة المؤقتة في القاهرة، فقد أبلغ مندوب الحكومة الشرطة المصرية عن انتحار علاوة عمارة بإلقاء نفسه من الطابق الخامس، وذلك بسبب نوبة عصبية .

بعد التحريات التي قامت بها السلطات المصرية – كما يذكر فتحي الذيب- تبين أن عميرة كان في خلاف مع بوصوف أثناء عمله مندوبا بمدريد حيث كان يخشى فضحه على تصرفات مشينة خلال توليته الولاية الخامسة، وبعد رفضه السفر إلى المغرب للتخلص منه رفع بوصوف تقريرا إلى الحكومة، هذه الأخيرة قررت نقل عميرة للعمل بوزارة الخارجية في القاهرة .

حُوّل عميرة فيما بعد إلى العمل مندوبا في لبنان تعويضا لإبراهيم كبويا، غير أن هذا الأخير– وبسبب الحقد- أرسل تقريرا لفرحات عباس يتهم فيه عمارة باتهام الوزراء بالانحراف، وقد استدعي عمارة إلى القاهرة والتقى رجال بوصوف الذي وجد الفرصة للتخلص منه، ولإبعاد الشبهة سافر بوصوف أربعة أيام قبل تنفيذ الحادث [37] .

9- تمردات على الهامش:

أ - تمرد علي حمبلي: مارس 1959:

كان علي حمبلي يعمل تحت قيادة عبد الله بلهوشات في الولاية الاولى، وقد اتهم الحكومة المؤقتة باهمال جيش التحرير بالداخل فتمرد ومعه 600 جندي في جبل سيدي أحمد على الحدود التونسية الجزائرية، وقد فشلت محاولة محمدي السعيد لانهاء هذا التمرد ، وبعد محاصرته عاد البعض الى جيش التحرير، بينما استسلم 156 منهم للعدو الفرنسي في مارس 1959، وقد شرح حنبلي قضيته في ندوة صحفية، ورغم محاولته الفرار والعودة ثانية لجيش التحرير إلا أن رفقائه قتلوه واعلموا السلطات الفرنسية بالأمر [38] .

وقد تحدث الشاذلي بن جديد في مذكراته عن هذا التمرد ، حيث يذكر أن علي حمبلي كان ضابطا بالمنطقة الخامسة في الولاية الاولى، وقد اعتبرت عملية استسلامه للفرقة الثالثة للخيالة أواخر 1958م احتجاجا ضد كريم بلقاسم ومحمدي السعيد الذي عينه كريم قائدا لهيئة الأركان الشرقية، حيث تمركز حمبلي في قمة جبل سيدي أحمد واستقدم محمدي السعيد قوات لمحاصرته مما حذا به للاستسلام للقوات الفرنسية التي وظفت الأمر نفسيا من خلال رمي المناشير التي قدمت ما قام به حمبلي نجاحا من نجاحات ديغول. [39]

ب- تمرد حمّى لولو: نهاية 1959- بداية 1960:

عرفت المنطقة الحدودية الشرقية حركة تمرد أخرى عرفت باسم تمرد حمّى لولو، وحدث ذلك خلال بداية تطبيق ما اصطلح عليه باسم خطة الرائد ايدير التي تقضي بتدريب المجاهدين وجمعهم في مدارس تكوين من أجل اتخاذ نمط الحرب المباشرة ضد الفرنسيين بدلا من حرب العصابات، وهكذا استجاب حمّى لولو وجنوده من المنطقة الثالثة غير أن احساسهم بالإهانة خلال عبورهم الحدود في الشاحنات أدى إلى بداية العصيان والتمرد حيث لم يتقبلوا فكرة إعادة تدريبهم من جديد على يد ضباط فارّين من الجيش الفرنسي، وقد استمرت خطوة لولو إلى غاية 1960م، وبعد فشل المفاوضات في البداية مع لولو عبر عبد الرحمن بن سالم والطاهر الزبيري نجح الشاذلي بن جديد في إعادته إلى النظام، وكان الشاذلي أيضا قد ساهم في إقناع جنود الفيلق56 الموجود بين طبرقة وعين الدراهم بإنهاء العصيان من خلال الحديث إلى قائده عمار شمّام. [40]

ج- تمرد النقيب الزبير: ديسمبر1959- صيف 1960:

كان النقيب طاهر حمايدية المدعو "زبير" قد فر من الجيش الفرنسي في فبراير 1956 بناحية الغزوات والتحق بجيش التحرير بعدما قتل 16 جندي فرنسي مع زملائه، وقد أصبح ملازما أول في المنطقة السابعة، غير أن خلافه مع قائد المنطقة مختار بوعيزم أدى الى تحويله الى ناحية تلمسان، قبل أن يصبح قائدا للمنطقة الأولى في فبراير 1958.

أصبح النقيب زبير على خلاف مع مسؤولي الولاية الخامسة بسبب قلة الاسلحة ومقتل عدد من المجاهدين خلال عبورهم للحدود، وبعد رفضه الرد على استدعاء لخضر بن طوبال فضل البقاء بالمغرب، وسلم لاحقا الى الحكومة المؤقتة في 2 أوت 1960 حيث حكم عليه بالإعدام [41] .

10- اجتماع العقداء العشرة : من 11 أوت إلى 16 ديسمبر1959:

تسبب خطاب ديغول المتعلق حول تقرير المصير في 1959/9/16 في نشوب أزمة في الحكومة المؤقتة حيث حدثت اختلافات بين المنادين بسياسة المصالحة مع الحكومة الفرنسية وأنصار النضال المسلح، الأمر الذي أدى إلى صعوبة الدعوة إلى اجتماع جديد للمجلس الوطني، وهكذا توجهت الأنظار لعقد اجتماع للعقداء العشرة. [42]

يذكر بن يوسف بن خدة في شهادته في كتاب رواد الوطنية أن الثلاثي كريم وبن طوبال وبوصوف استطاع أن يحصل من الحكومة المؤقتة على كامل الصلاحيات لعقد اجتماع عرف باجتماع العشرة، بهدف تعيين مجلس وطني جديد لرسم استراتيجية عسكرية وسياسية ودبلوماسية جديدة للثورة، كما تقرر إلغاء وزارة القوات المسلحة وتعويضها باللجنة الوزارية للحرب برئاسة كريم وبوصوف وبن طوبال [43] .

ويذكر رابح لونيسي أن الاجتماع عرف انشقاقات حادة بين تكتلين، يضم أحدهما كلا من بوصوف وبن طوبال وبومدين وكافي ولطفي، أما الاخر فيضم بلقاسم ومحمدي ودهيليس والحاج لخضر وسعيد يازوران، وكان الخلاف حول تشكيلة المجلس الوطني للثورة، كان من نتائج هذه اللقاءات تراجع دور كريم وبروز قوة جديدة بقيادة هواري بومدين[44]

11- الحكومة المؤقتة تنشئ هيئة الأركان :

غداة الاجتماع الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس في 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960 قرر المجتمعون إزالة وزارة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية للحرب تتكون من كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال وإنشاء هيئة أركان تتكون من هواري بومدين وعلي منجلي [45] وقايد أحمد والرائد عز الدين، وقد بدأت الهيئة عملها في 23 جانفي 1960 [46] .

رغم أن الأهداف التي أسست من أجلها هيئة الأركان كان من ضمنها توحيد صفوف جيش التحرير الوطني وجعله تحت قيادة موحدة إلا أن الخلافات ظهرت بين اللجنة الوزارية وقيادة الأركان، بين عسكريين قدامى مثل كريم بلقاسم وبن

طوبال وبوصوف وعسكريين جدد هم أعضاء قيادة الأركان، وتطور الصراع إلى أن أصبح علنيا حيث صرح بن طوبال في 5 فبراير 1961 م قائلا : الذين يريدون السلطة فما عليهم إلا حمل البندقية لإفتكاكها من أيدينا [47] .

كان المؤتمر صاخبا كما يورد محمد عباس فقد انتقد قادة الجيش– لا سيما بومدين ومنجلي وقايد أحمد – بشدة تصرفات الحكومة المؤقتة، وقد صادق على عدة قرارات اقسم خلالها المشاركون في المؤتمر على المصحف الشريف من أجل تطبيقها ومنها :

- هيكلة الجيش ودعمه ماديا وبشريا.
- التسيير السليم للميزانية والتقشف وتقليص الموظفين في البعثات.
- إدخال الأموال إلى الداخل وتكوين لجنة للمراقبة والمحاسبة المالية.
- دخول قيادة الثورة وقادة الولايات إلى الداخل، إضافة إلى تثبيت فرحات عباس رئيسا للحكومة المؤقتة وتكوين هيئة عامة للجيش بقيادة هواري بومدين [48]

لقد مثلت قرارات هيئة الأركان المتمثلة في إعادة تنظيم الجيش واستدعاء الضباط القدامى وتسريح المعتقلين في حركة لعموري، واستبعاد الضباط القادمين من الجيش الفرنسي عن الوحدات القتالية وقيادة الفيالق تحديا للباءات الثلاث الذين أصدروا قرارا من الحكومة يلزم قيادة الأركان بالدخول لأرض الوطن للإشراف على سير المعركة [49] .

12- استقالة هيئة الأركان : 15 جويلية 1961 :

تأزمت الخلافات بعد حادثة الطيار الفرنسي الذي وقع في قبضة هيئة الأركان وسلمته الحكومة المؤقتة في وقت لاحق إلى السلطات الفرنسية بعد ضغوط بورقيبة، وهو ما أثار غضب بومدين[50] الذي قدم استقالته للحكومة يوم 15 جويلية 1961م، وكان الهدف من تلك الاستقالة وضع رئيس الحكومة المؤقتة أمام الأمر الواقع وترك الجيش دون قيادة إضافة إلى الرغبة في التخلص من سلطة الحكومة المؤقتة.

وقد ضمن بومدين ولاء ضباط الجيش حيث وقع هؤلاء وثيقة تطالب بعودته فاستغل ذلك للاستقلال عن الحكومة متذرعا باستلامه السلطة من العسكريين وليس من الحكومة [51] .

13- الخلاف يطفو إلى السطح في مؤتمر طرابلس:

عندما طرحت مسألة تعيين قيادة جديدة لتسيير المرحلة المقبلة ظهرت الخلافات بشأن الأسماء المكونة لها حيث اقترح البعض تشكيل قيادة مصغرة من سبعة أعضاء تضم المساجين الخمسة إضافة الحاج بن علا ومحمدي السعيد وهذا باقتراح من هواري بومدين، أما القائمة الثانية فكانت تضم كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال وسعد دحلب إلى جانب أعضاء القائمة الأولى ورغم أن قائمة هواري بومدين وبن بلة[52] فازت بـ 33 صوتا مقابل 31 صوتا لقائمة كريم بلقاسم[53] ، إلا أن القوانين لم تمنح الشرعية لبن بلة، حيث تنص على الحصول على ثلثي الأصوات أي 46 صوتا على أساس أن عدد أعضاء المجلس هو 69 عضوا [54] .

14- اجتماع ولايات الداخل بزمورة : 24 و25 جوان 1962:

عقدت ولايات الداخل اجتماعا في الولاية الثالثة بمنطقة زمورة بتاريخ 24 و25 جوان 1962، حضره ممثلون عن الولايات: الثانية، الثالثة، والرابعة، كما حضره ممثلون عن فدرالية جبهة التحرير بفرنسا وتونس بينما غاب مسؤولو الولايات الموالية لهيئة الأركان وهي الأولى والخامسة والسادسة.

سجل الحاضرون في هذا الاجتماع أن الانقسامات داخل الحكومة قد مست بهيبتها وأن الصراع بين هذه الحكومة وهيئة الأركان العامة قد قوضت ركائز السلطة وأدت إلى الفراغ، فغدت الولايات تتصرف بمفردها كل واحدة على حدة وحذق الخطر بوحدة البلاد لا بل بوحدة أركان الأمة.. [55] ، وقد تأسف مجلس ما بين الولايات المنبثق عن اجتماع زمورة

على.. ضعف سلطة الحكومة التي وقفت عاجزة أمام تمرد هيئة الأركان العامة السابقة متخوفا من تفاقم الوضع الناجم عن تصرفات هيئة الأركان الخطيرة البالغة الضرر خاصة في الولاية الثانية ومنطقة الجزائر المستقلة [56] .

كان من الممكن أن تؤدي هذه اللجنة التنسيقية دورا هاما في تغيير موازين القوى لو شكلت قبل وقف إطلاق النار وحظيت بمشاركة بقية الولايات لكن ظهورها في ذلك الوقت جعلها تصنف في خانة المعارضين لهيئة الأركان التي لم تكن في حاجة لأراضي كل الولايات لإدخال جيوشها الموجودة على الحدود [57] .

15- إقالة هيئة الأركان من طرف الحكومة المؤقتة :30 جوان 1962:

في 30 جوان قررت الحكومة المؤقتة إقالة هيئة الأركان مؤكدة بأنها لن تقبل أي تعد وتطاول تقترفه عناصر يوصل نشاطها إلى صراعات بين الإخوة الأعداء بالإضافة إلى دكتاتورية سوف تكون حتما لصالح قوى الرجعية، وقد قررت مايلي :

1- التنديد بكافة الأعمال الإجرامية للأعضاء الثلاث لهيئة الأركان

2- تجريد العقيد هواري بومدين والرائدين منجلي وسليمان من رتبهم

3- رفض كل أمر صادر عن هؤلاء الضباط ومن يدور في فلكهم [58] .

وصف بن بلة هذا القرار بأنه خطير وبالغ الضرر وليس من الممكن له الموافقة عليه بأي حال من الأحوال، وصرحت هيئة الأركان بأن هذا العزل غير قانوني مذكرة بأن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الوحيد المؤهل لاتخاذ قرارات من هذا النوع، وفي نفس البيان الصادر في 2 جويلية أصدرت قيادة الأركان أمرا لكل الضباط وضباط الصف والجنود بأن يلبثوا في مواقعهم ولا يطيعوا إلا قادتهم العسكريين، وأن يتأهبوا للدخول إلى الجزائر بوحدات مؤلفة إلى المناطق التي تحددها قيادة الأركان [59] .

كانت هيئة الأركان تعتبر هذا الإجراء غير قانوني لأنه اتخذ من سلطة هي نفسها غير قانونية لأن هيئة الأركان عينت من قبل المجلس الوطني كالحكومة نفسها ولا تعتبر نفسها ملحقة بهذه في شيء، أو على الأقل لا يمكن عزلها إلا على يد الهيئة التي عينتها [60]

16- هيئة الأركان والولايات المعارضة:

قرر أعضاء هيئة الأركان العامة تركيز جهودهم على الولايات التي كانت لا تزال متحفظة تجاههم وفي هذا الإطار أرسلت قيادة الأركان النقيب الشاذلي بن جديد عضو منطقة العمليات في الشمال والنقيب الهاشمي هجرس مسؤول المفوضية السياسية في قيادة الأركان وقائد سابق للمنطقة الرابعة بالولاية الثانية ومحمد عطايلية قائد فيلق ومسؤول سابق لناحية في المنطقة الرابعة بالولاية الثانية غير أن العقيد صالح بوبنيدر قائد الولاية الثانية والموالي للحكومة المؤقتة أمر بإيقافهم جميعا [61] .

أما الرائد قايد أحمد فقد توجه إلى المدية لمقابلة إطارات الولاية الرابعة ولكن مجلس الولاية نصحه بمغادرة الولاية لأنه لم يقتنع بأطروحاته فغادر متوجها إلى قسنطينة حيث أوقفه مجلس الولاية الثانية هناك [62] .

بقيت الولاية الثانية تشغل بال بن بلة فقد تفاوض بن بلة مع قائدها بوبنيدر حول اتفاق يقضي بالاعتراف المتبادل بينهما، ولما عاد بوبنيدر إلى قسنطينة معلنا نهاية الأزمة هاجمه الرائد العربي برجم واستولى على المدينة وقطع مواصلاتها واحتل دار العمالة، وأوقف بوبنيدر وبن طوبال الذي كان رفقة عائلته [63] .

كان الخلاف بين الولاية الرابعة وهيئة الأركان يتركز أساسا حول التحكم في العاصمة كما كانت الولاية تعترض على أسماء بعض المرشحين للانتخابات التشريعية التي احتفظ بها المكتب السياسي حيث وقعت مواجهات مسلحة بين ياسف سعدي الموالي للمكتب السياسي ومجموعات مسلحة تابعة للولاية الرابعة في حي القصبة الشعبي بعد الإعلان عن القائمة النهائية للمرشحين في19 أوت، كما زادت حدة الصراع بعد الإعلان عن أعضاء فيدرالية الجزائر الكبرى في 26 أوت والذي

لم يضم أي ممثل عن الولاية الرابعة حيث استؤنفت المعارك يوم 29 جوان ومني الطرفان بخسائر فادحة عبر خلالها السكان من تذمرهم بصرخات "" سبع سنين بركات"" في القصبة وضواحيها.

استدعى المكتب السياسي قوات قيادة الأركان والولايات الأولى والخامسة والسادسة من أجل احتلال مدينة الجزائر، وذلك حسب التشكيلة العسكرية التالية:

- قوات الولاية الأولى بقيادة الطاهر الزبيري.
- قوات الولاية الثانية بقيادة العربي ورابح بلوصيف.
- قوات الولاية السادسة بقيادة العقيد شعباني.
- قوات الولاية الخامسة بقيادة عثمان [64] .

ولما اشتد الهجوم على الولاية الرابعة وضع قادتها خطة دفاعية لمواجهة القوات الموالية لجماعة تلمسان حيث تمركز رابح بن خروف بنواحي سيدي عيسى، أما عمر رمضان فعسكر ناحية الأصنام بينما تكفلت قوات لخضر بورقعة بعين وسارة، كما أرسلت الولاية الرابعة كل من حسان وبوسماحة إلى الولايتين الثانية والثالثة لتفادي الصراع، وبعد اشتداد القتال نزل أحمد بن بلة بقصر البخاري رفقة بوسماحة وحسان حاملا أمرا بإيقاف القتال من الجهتين [65] .

وقد دخلت تلك القوات عبر اتجاه سور الغزلان وقصر البخاري حيث كانت المعارك دموية جدا هناك وبعد بضعة أيام ومفاوضات بين الطرفين دخل جنود قيادة الأركان إلى العاصمة في 5 سبتمبر 1962 [66] .

ومن جهتها أعطت الولاية الثالثة موافقتها شرط استبدال محمدي السعيد بكريم بلقاسم بينما اقترحت الولاية الرابعة تكوين المكتب السياسي مؤقتا من قادة الولايات وتكليفه فقط بتحضير المؤتمر الوطني الذي ينتخب المؤسسات والهيئات الوطنية.

أما الولايات الأولى والخامسة والسادسة فقد طلبت مهلة للتفكير والتشاور مع مجالسها – رغم انضمامها في نهاية الأمر- لكن بن بلة فاجأ الجميع بإعلان تأسيس مكتب سياسي في 22 جويلية مكون من سبعة أعضاء[67] ، وفي السادس والعشرون من جويلية أعلن كريم بلقاسم وبوضياف معارضتهما لقرارات بن بلة وشكلا في تيزي وزو اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة [68]

17- بن بلة يعلن عن تأسيس المكتب السياسي:

أعلن بن بلة يوم 22 جويلية اعتماد أعضاء المكتب السياسي وهم بن بلة وخيضر وبيطاط ومحمدي السعيد والحاج بن علا الذين تم اقتراحهم من طرف المجلس الوطني للثورة في طرابلس والذين لم تتم الموافقة على تعيينهم بسبب عدم حصولهم على ثلثي الأصوات، وقد دخل المكتب العاصمة يوم 3 أوت [69] .

وقع اتفاق 2أوت 1962 بين المكتب السياسي وأعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد أمضاه محمد خيضر[70] باسم بن بلة وجماعته حيث اتفق على أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية سيجتمع بعد إجراء الانتخابات الخاصة بالمجلس الوطني التأسيسي، وبهذا انتقلت السلطة الفعلية إلى أحمد بن بلة وجماعته [71] .

ولما رشّح بن بلة بعض الشخصيات للمجلس التأسيسي دون مشاورة بوضياف وايت أحمد استقال ايت أحمد من المكتب السياسي يوم 27 أوت والتحق به بوضياف، وبذلك لم يعد اتفاق 2 أوت ذو أهمية خاصة بعد رفض بن بلة دعوة أعضاء المجلس الوطني للثورة لإبداء رأيهم في المكتب السياسي [72] .

في 20 سبتمبر تم التصويت على المجلس التأسيسي الجديد الذي ضم 195 منتخبا، وفي 24 من نفس الشهر عينت الحكومة الجديدة بقيادة أحمد بن بلة وقد ضمت في صفوفها قيادات هيئة الأركان والولايات المساندة لها وحزب البيان وجمعية العلماء وفيدرالية جبهة التحرير في فرنسا وقد وافق المجلس التأسيسي على الحكومة الجديدة في 29 سبتمبر من نفس السنة [73] .

18- خاتمة:

عرفت الثورة التحريرية تطورا في الهياكل على المستويين السياسي والعسكري، وهو الأمر الذي ساعدها على التكيف مع متطلبات كل مرحلة، وقد كانت هذه الهياكل نتاج تحديات وظروف صعبة مرت بها جبهة التحرير الوطني، وهو الأمر الذي تطلب مزيدا من الجهد الدبلوماسي من أجل الوقوف على تفاصيل هذه التحديات بما يخدم هدف الإستقلال الوطني، وقد تراوحت هذه التحديات بين الوقوف على تحديات الجبهة الداخلية واسناد العمل الدبلوماسي وصولا الى اعلان الاستقلال واختلاف وجهات النظر بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، وسط اختلاف المواقف على مستوى الولايات التاريخية.

الهوامش:

[1] - مقلاتي عبد الله: تطور الثورة خلال المرحلة الأولى والصعوبات التي اعترضتها 1954- 1956، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ع1، ديسمبر 2011، جامعة المسيلة ، ص ص 49، 50

[2] - محمد العربي الزبيري: تاريخ الجزائر المعاصر، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د م، ج 2، ص97

[3] - سليمان الشيخ : الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة، تر: محمد حافظ الجمالي، دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2003، ص 292

[4] - مبروك بلحوسين: المراسلات بين الداخل والخارج (الجزائر – القاهرة 1954- 1956، تر: الصادق عمارين، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004، ص 67 وما بعدها

[5] - محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ج 2،ص ص 99 ، 100 ، 101

[6] - ولد ببوغني، جند في الحرب العالمية الثانية، هاجر الى فرنسا، وبعد عودته انخرط في المنظمة الخاصة، عين مشرفا على المنطقة الثالثة من الولاية الثالثة، ثم قائدا للولاية الرابعة في 1957 خلفا لأوعمران، شارك في اجتماع العشرة، انتخب نائبا بالمجلس الوطني التأسيسي ، ثم انضم الى ايت أحمد في جبهة القوى الاشتراكية، عبد الله مقلاتي : قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات بلوتو، الجزائر، ط1، 2009، ص ، 275 276

[7] - بوعلام بن حمودة: الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية ، دار النعمان للطباعة والنشر ، 2012، ص 313

[8] - توسعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى 14 عضوا وهم: عبان ، فرحات عباس ، بن طوبال ، بوصوف ، محمود الشريف ، الأمين دباغين ، كريم بلقاسم، عبد الحميد مهري، عمار أوعمران ، إضافة إلى القادة الخمسة المساجين .

[9] - سليمان الشيخ : المرجع السابق ، ص 306، 307

[10] - بوعلام بن حمودة :المرجع السابق، ص 314

[11] - هم: عبان رمضان، بن يوسف بن خدة ، محمد العربي بن مهيدي ، سعد دحلب ، كريم بلقاسم ، وحول تطور أعضاء هذه الهيئة، ينظر: بن يوسف ين خدة: اتفاقيات ايفيان ، تع: لحسن زغدار ومحل العين جبائلي ، د م ج ، الجزائر، د ت ، ص 49 ، 50 ، 51

[12] - أحد تلاميذ ثانوية البليدة، عمل في بلدية شلغوم العيد كنائب خوجة بعد حصوله على البكالوريا، و بها أسس الخلايا الأولى لحزب الشعب، عين مسؤولا على ولاية سطيف ثم عنابة، اعتقل بحي تيجديت بمستغانم بعد عقده اجتماعا متأخرا وحكم عليه بست سنوات سجن وفي فبراير 1955 أفرج عنه فالتحق بالثنائي كريم – أوعمران في العاصمة. محمد عباس: رواد الوطنية، شهادات 28 شخصية وطنية، دار هومة، الجزائر، ط 1، 2004، ص 248، 249

[13] - من مواليد عام 1922، بذراع الميزان، انخرط في صفوف حزب الشعب، حكم عليه بالإعدام مرتين، انضم الى مجموعة الستة مسؤولا عن منطقة القبائل، وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة، ثم وزيرا للشؤون الداخلية، من أبرز المشاركين في مفاوضات ايفيان، اغتيل عام 1970 بفرانكفورت، انظر: محمد حربي: الثورة الجزائرية، سنوات المخاض، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، موفم للنشر، الجزائر، 1994، ص 188

[14] - أحد أبطال القاعدة الشرقية، ولد عام 1925بضواحي عنابة، عمل في سلاح البحرية الفرنسية، انخرط في صفوف حزب الشعب، انتخب قائدا لمنطقة سوق اهراس بعد انشائها، عين عضوا في المجلس التأسيسي بعد الاستقلال، توفي في 14 أكتوبر 1996.عبد الله مقلاتي: قاموس أعلام شهداء وأبطال الثورة الجزائرية، منشورات بلوتو، الجزائر، ط1، 2009، ص 370 ،371

[15] - علي كافي: مذكرات مذكرات الرئيس علي كافي، من المناضل السياسي الى القائد العسكري،1946-1962، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999 ، ص ص 128 ،129

[16] - علي كافي: نفسه، ص 231

[17] - العربي الزبيري: المرجع السابق ، ج 2، ص 105 .

[18] - من مواليد الأربعاء بتيزي وز، عاد الى فرنسا بعد هجرة مؤقتة، أدى الخدمة العسكرية الفرنسية، انضم الى الجيش الألماني في محاولة لتفجير الثورة حيث اعتقل عام 1944، وبعد اطلاق سراحه اصبح نائبا لكريم بلقاسم، ثم خلفه على قيادة الولاية، عين وزيرا للمجاهدين وعضوا بمجلس الثورة بعد الاستقلال، توفي في 5 سبتمبر 1994. مقلاتي :المرجع السابق، ص 463 وما بعدها.

[19] - الطاهر الزبيري : مذكرات أخر قادة الأوراس التاريخيين1929 – 1962 منشورات anep، الجزائر ، 2008 ، ص ص 199 ، 200

[20]- من مواليد 3جوان 1929 قرب الأوراس، درس في معهد ابن باديس بقسنطينة، سجن في 1951 بسبب انضمامه الى حركة انتصار الحريات الديمقراطية، عمل نقيبا في المنطقة الأولى ثم خلف محمود الشريف على رأس الأوراس، وعضوا في لجنة العمليات الشرقية، أُعدم في 16 مارس 1959.مقلاتي: المرجع السابق، ص 446، 447

[21] - ذكر علي كافي في مذكراته أن لعموري اتهم كريم وأوعمران بالجهوية، رغم أن نصف أعمارهما ذهب في النضال، ينظر: علي كافي : المرجع السابق، ص 217

[22] - فتحي الديب: عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط2، 1990، ص 405، وينظر: العربي الزبيري: المرجع السابق، ج 2، ص 106

[23] - الطاهر الزبيري : المصدر السابق ، ص 202

[24] - فتحي الديب : المصدر السابق ، ص 406

[25] - علي كافي: المصدر السابق، ص 218

[26] - فتحي الديب : نفسه ، ص 429 ، 430

[27] - فتحي الديب ، نفسه، ص 408

[28] - فتحي الديب : نفسه ، ص 409

[29] - الشاذلي بن جديد : مذكرات، الجزء الأول :1929-1979، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 82

[30] - لخضر بن طوبال ، المدعو سي سليمان ، من مواليد 1923 بميلة ، عضو المنظمة الخاصة، عضو لجنة 22، مسؤول الولاية الثانية، وعضو لجنة التنسيق والتنفيذ، وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة ، انظر:

- Benjamin Stora : dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens ,E.N.A ,P.P.A ,M.T.L.D(1926-1954),édition L'HARMATTAN,paris,1985,p 324

[31] - عبد الله مقلاتي : العلاقات الجزائرية المغاربية إبان الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1962 ، رسالة دكتوراه ، قسم التاريخ والآثار ، جامعة منتوري، قسنطينة ، 2008/2007 ، ص 110 ، 111

[32] - الشاذلي بن جديد : المصدر السابق، ص 117 ، 118

[33] - الطاهر الزبيري : المصدر السابق ، ص 211، وكذلك : فتحي الديب : المصدر السابق ، ص 430

[34] - سليمان الشيخ : المرجع السابق ، ص 470

[35] - فتحي الديب: المصدر السابق، ص 432، راجع أيضا : العربي الزبيري: المرجع السابق ، ص 126 ، 127

[36] - فتحي الديب: نفسه، ص ص 341 ، 342

[37] - فتحي الديب : نفسه ، ص ص 423، 424

[38] - بوعلام بن حمودة : المصدر السابق، ص461

[39] - الشادلي بن جديد: المصدر السابق، ص ص 133 134

[40] - الشادلي بن جديد: المصدر السابق، ص ص 133 134 135

[41] - بوعلام بن حمودة : المصدر السابق ، ص 466، 467

[42] - سليمان الشيخ : المرجع السابق ، ص 471

[43] - نقلا عن شهادة بن يوسف بن خدة محمد عباس : المرجع السابق ، ص 109 ، 110

[44] - رابح لونيسي: الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، مجلة انسانيات ، ع 25- 26، جويلية- ديسمبر 2004، مركز البحث في الأنثروبولوجيا، وهران، ص 30

[45] - من مواليد عزابة بسكيكدة عام 1922، سجن اثر مجازر 8 ماي 1945 ، كان أقرب إلى المركزيين إبان أزمة الحزب، التحق بالثورة في أوت 1955 ، عبر الحدود عام 1958 ليصبح من ضباط الحدود البارزين ، نائبا لرئيس المجلس الوطني وعضو مجلس الثورة بعد 1965، و بعد خلافه مع بومدين انسحب وعاد لعزابة ، توفي في 14 أبريل 1998، ينظر: محمد عباس: المرجع السابق، ص 418 .

[46] -علي كافي: المرجع السابق، ص، 257 .

[47] - إبراهيم لونيسي: الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر، 2007 ، ص ص 20 ، 21

[48] - محمد عباس : المرجع السابق ، ص 428، 429

[49] - الطاهر الزبيري : المرجع السابق ، ص 142

[50] - هواري بومدين، اسمه الحقيقي محمد بوخروبة، من مواليد عام 1932 بقالمة، مناضل في حركة انتصار الحريات الديمقراطية، مسؤول الولاية الخامسة، قائد لجنة الغرب، ومسؤول هيئة الأركان بعد ذلك، وزير الدفاع الوطني، ونائب رئيس مجلس الثورة، ثم رئيسا له غداة الانقلاب عام 1965.

-Stora : op.cit, p 146

[51] - إبراهيم لونيسي: المرجع السابق ، ص 21

[52] - أحمد بن بلة، من مواليد 1918 بمغنية، انضم إلى حزب الشعب بعد الحرب العاملية الثانية، اعتقل عام 1950 في قضية المنظمة الخاصة، تمكن من الفرار في مارس 1952، انتقل إلى القاهرة، وأصبح من زعماء جبهة التحرير، اعتقل أثناء حادثة اختطاف الطائرة في أكتوبر 1956، كان عضوا في المجلس الوطني للثورة، ونائبا لرئيس الحكومة المؤقتة، أصبح أول رئيس للجمهورية الجزائرية غداة الإستقلال، محمد حربي: المرجع السابق،ص 186

[53] - يقول علي منجلي أن كريم بلقاسم حدثه خلال مؤتمر العقداء قائلا .. لم يبق من التسعة التاريخيين سواي ، فالمفروض أن أكون المسؤول الأول لأن في ذلك ضمانة للثورة ، محمد عباس: المرجع السابق ، ص 428

[54] - إبراهيم لونيسي ، المرجع السابق ، ص 26

[55] - علي هارون : خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962 ، دار القصبة ، الجزائر ، 2003 ، ص 71

[56] - علي هارون : المصدر نفسه : ص ص 72 ، 73

[57]-العربي الزبيري: عشية وقف إطلاق النار في الجزائر، رابط الانترنت -*www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/6/11itlaq.pdf*، الأربعاء 4/ 12/ 2012، الساعة 13 و 40 د، ص 184

[58] - علي هارون : المصدر السابق : ص ، 80 ، 81

[59] - علي هارون : نفسه ، ص ، 82 ، 83

[60] - سليمان الشيخ : المصدر السابق ، ص 479

[61] - عبد الحميد الإبراهيمي: في أصل الأزمة الجزائرية 1958- 1999، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2001، ص 81،82

[62] - عبد الحميد الإبراهيمي: نفسه، ص 83

[63] - عبد الحميد الإبراهيمي: نفسه، ص 58، ينظر أيضا: علي هارون : المصدر السابق ، ص 165

[64] - لخضر بورقعة: شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر ، 2012 ، ص 130

[65] - لخضر بورقعة : نفسه، ص ص 147 ، 148 ، 149

[66] - عبد الحميد الإبراهيمي: المرجع السابق، ص ص 88 ، 89

[67] - هم : بن بلة ، محمدي السعيد ، الحاج بن علا ، بيطاط ، خيضر ، أيت أحمد ، بوضياف.

[68] - العربي الزبيري: المرجع السابق ، ص ، 187 ، 188

[69]- عمار بوحوش: السياسية بالجزائر في عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962- 1965، مجلة دراسات إنسانية، جامعة الجزائر،ع 1، 2001، ص 477

[70] - محمد خيضر من مواليد عام 1912 بالعاصمة، عضو هيئة حزب الشعب، 1938، نائب عن حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وعضو اللجنة المركزية ، ممثل الحركة بالقاهرة، تقلد منصب وزير في الحكومة المؤقتة، اغتيل في مدريد عام 1967، انظر:

Stora :op.cit ,p 287

[71] - عمار بوحوش : نفسه، ص ص477 ، 478

[72] - بوحوش: نفسه، ص 478

[73] - بوحوش: نفسه، ص ص 479 ، 480